

دور شركات الصرافة في تعزيز الشمول المالي وإدارة المخاطر في الأردن.

قائمة المحتويات :-

- 1- المقدمة
- 2- فكرة عن نشأة وتطور قطاع الصرافة في الأردن
- 3- الدور الاقتصادي لشركات الصرافة
- 4- شركات الصرافة والشمول المالي
- 5- تطور الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 6- دور التكنولوجيا في تطوير القطاع
- 7- اختلاف أحجام شركات الصرافة وتأثيره على الامتثال
- 8- التحديات الحالية والمستقبلية
- 9- الخاتمة

المقدمة

يُعدّ قطاع شركات الصرافة في الأردن من الركائز الأساسية في المنظومة المالية غير المصرفية، حيث يسهم في تعزيز الشمول المالي وتسهيل حركة الأموال ودعم النشاط الاقتصادي، خصوصاً في التعاملات الصغيرة والمتوسطة وخدمة الأفراد وحوالات العاملين في الخارج، من خلال عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وتنفيذ الحوالات المالية بسرعة عالية تمتد حتى أيام العطل. ويتميز هذا القطاع بمرونة تشغيلية واضحة تشمل سرعة التنفيذ، وانخفاض العمولات، وتنافسية أسعار الصرف، وسهولة الوصول إلى الخدمة، إضافة إلى ساعات عمل ممتدة قد تصل إلى 24 ساعة في بعض الفروع، واعتماده على حسابات لدى بنوك مراسلة في مؤسسات مصرفية عالمية بما يعزز كفاءة تنفيذ العمليات عبر مختلف الأوقات.

ورغم الاعتقاد الشائع بأن متطلبات شركات الصرافة أقل من البنوك، إلا أن الواقع يُظهر عكس ذلك، إذ تتعامل البنوك مع عملاء ثابتين بحسابات مصرفية مسبقة، بينما تتعامل شركات الصرافة مع عملاء متغيرين، ما يفرض عليها إجراءات تحقق وتدقيق أكثر شمولاً والتزاماً وفق متطلبات اعرف عميلك (KYC) ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن والجهات الدولية الأخرى، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد شهد القطاع خلال العقد الأخير تحولاً ملحوظاً جعل الامتثال وإدارة المخاطر جزءاً محورياً من نموذج عمله نتيجة التطور التكنولوجي وتزايد المتطلبات الرقابية. وعلى الرغم من أن هذا القطاع ارتبط تاريخياً بتقديم خدمات تقليدية، إلا أنه شهد خلال العقد الأخير تحولاً ملحوظاً في طبيعته التشغيلية والرقابية، ولم يكن هذا التحول مجرد تطور تقني أو توسع في حجم الأعمال، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، من أبرزها سعي الشركات إلى التوسع ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية، إلى جانب تشدد المتطلبات الرقابية وتزايد المخاطر المرتبطة بالجرانم المالية.

وفي هذا السياق، أصبح الامتثال وإدارة المخاطر جزءاً أساسياً لا يتجزأ من نموذج عمل شركات الصرافة، لا سيما الكبرى منها، ولم يعد يقتصر على كونه التزاماً تنظيمياً فحسب، بل تحول إلى عنصر محوري يسهم في تحقيق الاستدامة وتعزيز الثقة في القطاع على المستوى المحلي والعالمي

نشأة وتطور قطاع الصرافة في الأردن

في مراحلہ الأولى، وقبل العقد الثاني من الألفية، كان قطاع الصرافة يعتمد بشكل كبير على العمليات المباشرة والإجراءات اليدوية، حيث تركز النشاط حول شراء وبيع العملات الأجنبية وتنفيذ التحويلات النقدية بأساليب تقليدية. ومع مرور الوقت وازدياد حركة التحويلات المالية من الخارج، اكتسب هذا القطاع أهمية اقتصادية متزايدة.

وقد ساهمت التطورات التنظيمية في إعادة تشكيله تدريجياً نحو بيئة أكثر انضباطاً تقوم على سياسات وإجراءات واضحة. وعلى وجه الخصوص، بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، ازداد الاعتماد على هذا القطاع بشكل ملحوظ، مما دفع الجهات التنظيمية إلى تعزيز الرقابة، خاصة في مجالات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، إلى جانب دور شركات التدقيق الخارجي.

كما برز التوجه نحو التحول الرقمي كأداة أساسية لتعزيز الضبط والرقابة، حيث ساهم استخدام التكنولوجيا في تطوير آليات العمل ورفع مستوى الشفافية. وبذلك، لم يعد العمل يعتمد على الخبرة الفردية فقط، بل أصبح قائماً على أطر مؤسسية متكاملة تشمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال وإدارة تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى إدارة المخاطر السيبرانية.

الدور الاقتصادي لشركات الصرافة

لا يقتصر دور شركات الصرافة على تنفيذ العمليات المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل تأثيراً مباشراً في دعم الاقتصاد الوطني، إذ تشكل قناة رئيسية لتدفق النقد الأجنبي، وتلعب دوراً مهماً في استمرارية النشاط الاقتصادي والتجاري المحلي. ويمكن إبراز هذا الدور من خلال المحاور التالية:

• تسهيل التحويلات الخارجية الصادرة والواردة:

حيث تُعد شركات الصرافة من أهم القنوات لاستقبال وإرسال تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والوافدين العاملين في الأردن، والتي تُشكل دعماً مهماً للأسر وتسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

• دعم العمليات التجارية:

من خلال تنفيذ التحويلات المالية من وإلى الخارج وبمختلف العملات، وتوفير العملات الأجنبية للتجار، مما يساهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وضمان استمرارية توفر السلع في السوق المحلي، إضافة إلى دورها في تحصيل عوائد الصادرات الوطنية من الأسواق العالمية.

• تعزيز السيولة النقدية:

عبر توفير النقد بمختلف العملات للعملاء، خاصة في المناطق التي قد تكون فيها الخدمات المصرفية محدودة، مما يعزز من كفاءة تداول الأموال في الاقتصاد.

• قناة فعالة للدفع الإلكتروني والتحصيل الحكومي:

من خلال دورها كقنوات دفع معتمدة ضمن النظام الوطني للفوترة الإلكترونية (إي فواتيركم)، حيث تتيح للمواطنين تسديد المدفوعات الحكومية والخاصة بسهولة.

• الانتشار الجغرافي والمرونة:

حيث تتميز شركات الصرافة بانتشارها في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، من خلال شبكة واسعة من الفروع التي تزيد عن 325 فرعاً، مما يتيح الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع بسرعة وكفاءة.

ويعكس هذا الدور المتكامل أهمية شركات الصرافة كجزء مكمل للقطاع المصرفي، وليس بديلاً عنه. هذا الدور المتكامل يعكس أهمية شركات الصرافة كجزء مكمل للقطاع المصرفي، وليس بديلاً عنه.

شركات الصرافة والشمول المالي

ساهمت شركات الصرافة بشكل ملموس في تعزيز الشمول المالي، خصوصاً في ظل وجود فئات لا تتعامل بشكل مباشر مع البنوك. وقد وفرت هذه الشركات نقطة دخول مهمة للنظام المالي الرسمي، من خلال خدمات بسيطة وسهلة الوصول.

ويتجلى هذا الدور في عدة جوانب، من أبرزها:

- إتاحة الخدمات المالية دون الحاجة إلى حسابات مصرفية
- خدمة العمالة الوافدة والفئات ذات الدخل المحدود
- الوصول إلى المناطق الأقل تغطية مصرفية

ولا يقتصر أثر ذلك على الجانب الخدمي فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز الشفافية وتقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية، وهو ما يساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالتعاملات المالية غير المنظمة.

تطور الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شهدت شركات الصرافة في الأردن خلال السنوات الأخيرة تحولاً واضحاً في مفهوم الامتثال، حيث لم يعد يُنظر إليه كمطلب رقابي فقط، بل كأداة أساسية لإدارة المخاطر وحماية المؤسسة.

وقد تجسد هذا التطور من خلال تبني عدد من الممارسات الأساسية، أبرزها:-

• تطبيق المنهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach):

حيث يتم تقييم العملاء والعمليات بناءً على مستوى المخاطر، مما يتيح تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

• إنشاء ملفات للعملاء بأرقام تعريفية مميزة:

حيث تقوم شركات الصرافة حالياً بإنشاء ملفات للعملاء قبل بدء التعامل، بعد إجراء عمليات التحقق والمضاهاة للأسماء على قوائم العقوبات، للتأكد من عدم وجود أي قيود أو ارتباطات سلبية. ويتيح ذلك للشركة ربط تعاملات العميل، وتحليلها، وسهولة الرجوع إليها، وبناء سيناريوهات رقابية متقدمة بناءً على ذلك.

• تعزيز إجراءات اعرف عميلك (KYC):

حيث أصبحت أكثر عمقاً وشمولاً، مع التركيز على فهم طبيعة نشاط العميل ومصدر أمواله.

• تطوير أنظمة مراقبة العمليات:

والتي تساعد في الكشف المبكر عن الأنماط غير الاعتيادية، والتعامل معها وفق الإجراءات المعتمدة.

• رفع كفاءة الكوادر البشرية:

من خلال التدريب المستمر وتعزيز الوعي بالمخاطر والالتزامات التنظيمية.

ويعكس هذا التحول انتقال القطاع من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الفعال القائم على التحليل والفهم.

دور التكنولوجيا في تطوير القطاع

لعبت التكنولوجيا دوراً محورياً في إعادة تشكيل قطاع الصرافة، حيث ساهمت في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز مستوى الامتثال في آن واحد. ولم يعد استخدام التكنولوجيا خياراً، بل أصبح ضرورة لمواكبة متطلبات السوق والجهات الرقابية.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول:-

- أتمتة العمليات الداخلية وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية
 - استخدام أنظمة الامتثال الرقمية (RegTech) في مراقبة العمليات وتحليل البيانات
 - تطوير قنوات تحويل إلكترونية أكثر سرعة وكفاءة
 - تحسين تجربة العملاء من خلال تقليل الوقت والجهد
- كما ساهمت هذه التقنيات في تقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مبنية على البيانات، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى إدارة المخاطر.

اختلاف أحجام شركات الصرافة وتأثيره على الامتثال

اختلاف أحجام شركات الصرافة وتأثيره على الامتثال

لا يقتصر الاختلاف بين شركات الصرافة في الأردن على الحجم التشغيلي أو الانتشار الجغرافي فحسب، بل يمتد ليشمل الإطار التنظيمي الذي يحكم عملها، والذي تم تصميمه بشكل يعكس مبدأ التناسب بين حجم الشركة وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها. وفي هذا السياق، اعتمد البنك المركزي الأردني نظاماً لتصنيف شركات الصرافة إلى أربع فئات رئيسية (أ، ب، ج، د)، بحيث يترتب على كل فئة متطلبات مختلفة من حيث رأس المال، ونطاق الأعمال المسموح بها، ومستوى التعقيد التشغيلي.

ويُعد هذا التصنيف أحد الأدوات التنظيمية المهمة التي تساهم في تحقيق التوازن بين تمكين الشركات من ممارسة أعمالها، وضمان قدرتها على إدارة المخاطر المرتبطة بهذه الأعمال.

الإطار التنظيمي لتصنيف الشركات

وفقاً لنظام ترخيص شركات الصرافة، يتم تحديد الحد الأدنى لرأس المال لكل فئة على نحو يعكس حجم العمليات المتوقعة لكل منها، حيث يبدأ من مستويات أقل للفئات الصغيرة ويصل إلى مستويات أعلى للفئات الأكبر، وذلك على النحو التالي:

الفئة (أ): الحد الأدنى لرأس المال (2,000,000) دينار

الفئة (ب): الحد الأدنى لرأس المال (1,000,000) دينار

الفئة (ج): الحد الأدنى لرأس المال (300,000) دينار

الفئة (د): الحد الأدنى لرأس المال (150,000) دينار

ولا يقتصر الأمر على رأس المال الأساسي، بل يمتد ليشمل متطلبات إضافية عند التوسع من خلال الفروع، حيث تلتزم الشركات بزيادة رأس المال المدفوع لكل فرع وفق الفئة التي تنتمي إليها، الأمر الذي يعكس ارتباطاً مباشراً بين التوسع الجغرافي ومستوى المخاطر التشغيلية

نطاق الأعمال والصلاحيات بحسب الفئة:-

يترتب على هذا التصنيف اختلاف واضح في طبيعة الأعمال التي يُسمح لكل فئة بممارستها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مستوى المخاطر التي تواجهها كل شركة، وبالتالي على مستوى متطلبات الامتثال.

فعلى سبيل المثال، تتمتع الشركات من الفئة (أ) بأوسع نطاق من الصلاحيات، حيث يمكنها:

- إصدار وتلقي الحوالات المالية محلياً ودولياً
- العمل كوكيل رئيسي في أنظمة التحويل الإلكتروني

- منح وكالات فرعية لشركات أخرى
- التعامل بالمعادن الثمينة واستيراد وتصدير النقد الأجنبي

في حين أن هذه الصلاحيات تتناقض تدريجياً مع الانتقال إلى الفئات الأدنى، حيث تقتصر الفئة (ج) على العمل كوكيل فرعي في التحويلات الإلكترونية، بينما تنحصر أعمال الفئة (د) في نطاق ضيق يركز بشكل أساسي على شراء وبيع العملات وبعض الخدمات المحدودة

هذا التدرج في الصلاحيات يعكس فلسفة تنظيمية قائمة على ربط حجم النشاط ومستوى التعقيد بقدرة الشركة على إدارة المخاطر.

انعكاسات التصنيف على الامتثال وإدارة المخاطر

إن اختلاف الفئات لا يُعد مجرد تصنيف شكلي، بل يترتب عليه تفاوت فعلي في طبيعة المخاطر، وبالتالي في مستوى متطلبات الامتثال. فالشركات من الفئة (أ)، بحكم تعاملها مع حجم أكبر من العمليات وتعقيد أعلى في الخدمات، تكون أكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يستدعي:

- أنظمة مراقبة معاملات أكثر تطوراً
- فرق امتثال متخصصة
- تطبيق أكثر تقدماً للمنهج القائم على المخاطر

في المقابل، ورغم أن الشركات من الفئات الأدنى تمارس أنشطة أقل تعقيداً، إلا أنها تظل معرضة لمخاطر إساءة الاستخدام، خصوصاً في العمليات النقدية المباشرة، الأمر الذي يفرض عليها الالتزام بنفس المبادئ الأساسية للامتثال، وإن كان ذلك ضمن نطاق يتناسب مع حجمها.

ومن هنا، يمكن القول إن الإطار التنظيمي القائم على تصنيف الشركات لا يهدف فقط إلى تنظيم السوق، بل يسهم أيضاً في:

- تحقيق التناسب الرقابي (Proportionality): بحيث تتلاءم المتطلبات مع حجم وطبيعة النشاط
- تعزيز إدارة المخاطر: من خلال ربط الصلاحيات بالقدرة المؤسسية
- رفع كفاءة الامتثال: عبر توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية
- البعد الديناميكي للتصنيف

من الجدير بالذكر أن هذا التصنيف ليس ثابتاً، إذ يتيح الإطار التنظيمي للشركات الانتقال من فئة إلى أخرى عند استيفاء المتطلبات اللازمة، وهو ما يشكل حافزاً للنمو والتطور المؤسسي وهذا يعكس توجهاً تنظيمياً لا يكتفي بفرض القيود، بل يشجع الشركات على تطوير قدراتها المالية والتشغيلية والرقابية، بما يمكنها من التوسع في أعمالها ضمن بيئة منظمة وأمنة.

التحديات الحالية والمستقبلية

رغم التقدم الكبير، لا يزال القطاع يواجه تحديات متعددة تتطلب استجابة مستمرة. فطبيعة الجرائم المالية تتطور بشكل سريع، مما يفرض على شركات الصرافة تحديث أدواتها بشكل دائم.

ومن أبرز هذه التحديات:

- تطور أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - المنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية والمحافظ المالية
 - ارتفاع تكاليف الامتثال مقارنة بالبنوك والشركات المالية الأخرى
 - الحاجة المستمرة للتحديث التكنولوجي
- وفي المقابل، تبرز فرص مهمة يمكن استثمارها، مثل:-
- التوسع في الخدمات الرقمية
 - بناء شراكات مع شركات FinTech
 - تطوير نماذج عمل أكثر مرونة

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن شركات الصرافة في الأردن قد قطعت شوطاً كبيراً في التحول من مؤسسات تقليدية إلى كيانات مالية حديثة تعتمد على الامتثال والتكنولوجيا وإدارة المخاطر. وقد ساهم هذا التحول في تعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات. كما أصبحت الشركات الرائدة في الأردن، مثل شركة العلوانة للصرافة، أكثر جذباً للبنوك العالمية، مثل بنك نيويورك، وكراون بنك، وبنك الشارقة، وبنك الراجحي، والتي أبدت رغبتها في بناء علاقات عمل وفتح حسابات مع شركات الصرافة الرائدة في الأردن والمنطقة، لا سيما تلك التي تمتلك شبكة فروع واسعة تتجاوز 50 فرعاً داخل المملكة، وأكثر من 250 علاقة مراسلة خارجية.

ومع استمرار التغييرات في البيئة المالية، فإن الحفاظ على هذا الزخم يتطلب مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا، وتعزيز ثقافة الامتثال، وتطوير الكفاءات البشرية، بما يضمن استدامة هذا القطاع ودوره الحيوي في الاقتصاد الوطني.